مجتمع

باكستان: مقتل 35 في حادثين مروريين منفصلين

قال مسؤولون في الشرطة إن حادثتين مروريتين منفصلتين لحافلتين تفصل بينهما ساعات في باكستان، الأحد، تسبّبتا بمقتل ما لا يقل عن 35 شخصاً وإصابة العشرات. وقعت الحادثة الأولى عندما سقطت حافلة تقل عائدين من العراق عبر إيران في واد جنوب غربي باكستان، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 12 شخصاً وإصابة 32 آخرين. وبعد ساعات، قتل 23 شخصاً عندما سقطت حافلة في واد بمنطقة كاهوتا في إقليم البنجاب شرقاً. وقبل أيام فقط لقي 28 باكستانياً حتفهم في تحطم حافلة في إيران المجاورة في أثناء توجههم إلى العراق. (أسوشييتد برس)

غرق قارب مهاجرين قبالة سواحل اليمن

قتل 13 شخصاً على الأقل وفقد أثر 14 في حادث غرق قارب يقل مهاجرين قبالة سواحل محافظة تعز اليمنية. وأفادت المنظمة الدولية للهجرة، الأحد، بأن المركب الذي انطلق من جيبوتي، كان على متنه 25 مهاجراً اثيوبياً ويمنيان، وأن «من بين الضحايا 11 رجلاً وامرأتين، ولا تزال عمليات البحث جارية على أمل العثور على المهاجرين المفقودين، وكذلك القبطان اليمني ومساعده». وفي كلّ عام، يخوض عشرات آلاف المهاجرين الأفارقة رحلة محفوفة بالمخاطر عبر البحر الأحمر إلى اليمن للوصول إلى السعودية. (فرانس برس)

لاجئون جدد من الروهينغا يدخلون بنغلادش

وصل أكثر من ألفي لاجئ من أقلية الروهينغا من إقليم أراكان في ميانمار إلى بنغلادش المجاورة، منذ استقالة رئيسة الوزراء السابقة الشيخة حسينة في الخامس من أغسطس/ آب الجاري. وأكد مسؤول في أمن الحدود البنغالية زيادة أعداد اللاجئين المسلمين الروهينغا، ولفت إلى أن السلطات تعمل على منع دخول المزيد منهم إلى البلاد. ولقي المئات من اللاجئين الروهينغا الذين اضطروا لمغادرة بلادهم بسبب هجمات اعتبرت جزءاً من عمليات الإبادة العرقية، حتفهم أثناء محاولتهم عبور نهر ناف بين بنغلادش وميانمار. وكان رئيس الحكومة البنغالية المؤقتة محمد يونس، صرح في 19 أغسطس الجاري، بأن حكومته ستواصل دعم أكثر من مليون شخص من الروهينغا الذين لجأوا إلى بنغلادش. إلى ذلك، بدأت المياه بالانحسار في مناطق البلاد المنخفضة بعد فيضانات مدمرة أجبرت أكثر من 300 ألف شخص على التوجه إلى ملاجئ الطوارئ. وقال الوزير المكلف بإدارة الكوارث الطبيعية، فاروق العزام، الأحد، إن «وضع الفيضانات يتحسن لأن المياه بدأت تنحسر. نسعى إلى إعادة الاتصالات في المناطق المنكوبة حتى نتمكن من توزيع المواد الغذائية». وأدت هذه الفيضانات الناجمة عن الأمطار الموسمية إلى مقتل 42 شخصاً على الأقل في بنغلادش والهند منذ بداية الأسبوع، العديد منهم في انهيارات أرضية. وشهدت بنغلادش التي تعدّ 170 مليون نسمة، فيضانات متكررة في العقود الأخيرة.

(الأناضول، فرانس برس)

يعيش نحو مليون لاجئ من الروهينغا في بنغلادش (إيمره ايفاز/ الأناضول)

انقطاع الكهرباء يفاقم معاناة الليبيين

طرابلس ـ **أسامة علي**

تستمر أزمة انقطاع التيار الكهربائي في تعكير صفو السكان في مناطق عدة بليبيا، ولا سيما مدينتي بنغازي (شرق) ومصراتة (غرب). وتبرر السلطات الانقطاع غالباً باتخاذها إجراءات لتوفير خدمة الكهرباء.

قبل سنتين نجحت حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس في تجاوز أزمة الكهرباء بعدما اتخذت تدابير عملية لمعالجتها، ودعمت الشركة العامة للكهرباء، ما أنهى سنوات من مواجهة معظم مناطق البلاد انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، وأحياناً الظلام التام، لكن ذلك لم يعالج الأزمة بالكامل ما جعلها تستمر هذا الصيف.

ورغم أن الحكومة المكلفة من مجلس النواب أعلنت في الأسبوع الثاني من يوليو/ تموز الماضي قرب عودة التيار الكهربائي الى مدينة بنغازي بعد أكثر من أسبوع من انقطاعه، لم يشمل ذلك كل الأحياء التي لا تزال بعضها تعاني انقطاعات طويلة لساعات يومياً. وبررت الحكومة انقطاع الكهرباء عن بنغازي، ثاني أكبر مدن ليبيا، بخروج 15 وحدة تغذية فرعية للكهرباء عن الخدمة بسبب أضرار غير مقصودة لحقت بخط رئيسي للتغذية خلال أعمال صيانة أجرتها شركة تتولى تشييد جسر، ثم أعلنت تشكيل فريق للتحقيق في الواقعة وتحديد مكان العطل، ثم جلبت خبراء من الخارج لإصلاح الأعطال، ووعدت بعودة الكهرباء إلى بنغازي في وقت قريب.

وفي مصراتة، ندد مجلس حكماء المدينة نهاية الأسبوع الماضي برفض الشركة العامة للكهرباء ضم العاصمة طرابلس ومدن أخرى إلى برنامج طرح الأحمال اليومي الذي ينفّذ في مصراتة ومناطق أخرى مجاورة، واتهموا السلطات بتعمّد حصار المدينة عبر فرض برنامج لطرح الأحمال عليها وحدها من دون باقي المدن.

وفي مدن بني وليد والجفرة وسبها وطبرق وغيرها، طالب السكان بضرورة إنهاء أزمة الكهرباء وتقديم حلول عملية من أجل وضع حدّ لانقطاع التيار الكهربائي ساعات طويلة يومياً.

وفي حين بررت الشركة العامة للكهرباء تطبيق برنامج طرح الأحمال في مدينة مصراتة باستهلاك مصنع الحديد والصلب في المدينة كميات كبيرة من الكهرباء، ما تطلب طرح وتوزيع الأحمال لتخفيف العبء على محطات التوليد، قالت وزارة الكهرباء في حكومة مجلس النواب في الشرق إن «انقطاع الكهرباء عن رقعة جغرافية واسعة في مناطق الجبل الأخضر نتجت من سرقة عصابة أسلاك كهرباء».

وأوضحت أن طول الأسلاك المسروقة بلغ نحو 3 آلاف متر، وأعلنت أن أجهزة الأمن ستلاحق العصابة وتعاقب أفرادها على أعمال التخريب التي ارتكبوها. كما تعهدت بتوفير حل عاجل وإعادة التيار الكهربائي إلى المناطق التي انقطعت فيها الخدمة. وفي بيانات منفصلة، أبلغت وزارة الكهرباء في حكومة مجلس النواب سكان بنغازي وسبها الأسبوع الماضي أنها ستقطع الكهرباء ساعات لصيانة خطوط نقل.

لكن الناشط المدني عقيلة الأطرش يرى أن «هذه الإعلانات تهدف إلى تبرير فشل الأجهزة في تنفيذ مهماتها». ويوضح لـ«العربي الجديد»، أن «بيانات وزارة الكهرباء لم ترفق أي صور لأعمدة الكهرباء التي سُرقت أسلاكها، كما لم تحدد أماكن أعمال الصيانة التي تنفذ في بنغازي وسبها. عموماً لا يزال وضع الكهرباء سيئاً بعد أيام من انتهاء أعمال الصيانة المزعومة، وانقطاع الكهرباء يستمر فترات طويلة يومياً في بنغازي، في حين تحظى بعض أحيائها باستقرار في التغذية، ما يجعل أهل المدينة يشعرون بغياب العدالة في توفير حقوقهم، خصوصاً أن مسؤولين كبار يمكثون في الأحياء التي لا تغيب عنها الكهرباء».

وفي حين يبدو التيار الكهربائي مستقراً في غالبية أحياء العاصمة طرابلس، تعاني مصراتة وبني وليد وزليتن وتاورغاء، من غياب الكهرباء ساعات طويلة بسبب برنامج طرح الأحمال الذي يرى سالم الزقل من مصراتة، أنه «لا مبرر له، فشركة الكهرباء نفسها أعلنت مرات سابقاً أن مصنع توليد الطاقة يدعم شبكة الكهرباء بـ175 ميغاوات، في حين أن الاستهلاك يناهز 200 ميغاوات، ما يعني أن الفارق ليس كبيراً، ولا يستدعي انقطاع التيار لساعات طويلة».

وفي حين يوافق الزقل على اتهام مجلس حكماء المدينة السلطات بالتضييق على السكان بسبب مواقفهم المعارضة لحكومة الوحدة الوطنية، يرى أكرم بو الأسعد الذي يسكن في الجنوب، أن سبب استمرار أزمة الكهرباء مختلف، ويتعلق بالتهميش الذي يمارسه مسؤولو الحكومتين.

محطة أوباري

لم تستكمل أعمال تشييد محطة اوباري الغازية في الجنوب رغم تعاقب الحكومات على ليبيا، علماً أن المشروع يهدف إلى احتواء أزمة الكهرباء، لكن وجود المحطة وسط مناطق شهدت توتراً طوال سنوات عطل إنجازها، والذي تأثر أيضاً بعودة البلاد الى الانقسام الحكومي، ما جعلها ضمن مسؤوليات حكومة مجلس النواب.

تحقيق

لا تتوقف مناشدات أهالي قطاع غزة لتوفير أصناف من الأدوية في ظل معاناة كبيرة لآلاف المرضى والجرحى بسبب نفاد الكثير من أدوية أمراض الأطفال والنساء والعديد من الأمراض المزمنة

كارثة غزة الصحية

الأدوية مفقودة والأهالي يناشدون توفيرها

غزة ـ **امجد ياغي**

يعتمد الكثير من سكان غزة على الصيادلة والأطباء والمبادرين لتوفير الدواء، وقام عدد من هؤلاء بإنشاء مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي لتلقي مناشدات البحث عن الأدوية في أنحاء غزة، بعد أن أصبح الحصول على الدواء مهمة شديدة الصعوبة. وتتمكن بعض المؤسسات الدولية من إحضار بعض الأدوية المطلوبة، لكن بعد فترة انتظار طويلة، في حين يحصل غالبية المرضى والجرحى على الدواء اللازم لعلاجهم عبر المتبرعين. وفي حصيلة غير نهائية، ارتفع عدد الجرحى منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى 93 ألفا و468 مصاباً، بينما يبلغ عدد الشهداء 40 ألفا و405 شهيداً على الأقل، ولا يمكن اعتبار تلك وسائل البحث عن الدواء جديدة في قطاع غزة، فالقطاع الطبي يعاني من نقص الأدوية منذ سنوات بسبب الحصار الإسرائيلي، لكن فترة العدوان الحالي فاقمت الأزمة، إذ يتم إدخال كميات قليلة لا تكفي الأعداد الكبيرة من الجرحى والمرضى، إلى جانب الفقر الشديد الذي يعاني منه معظم الأهالي، وغالبيتهم العظمى نازحون خسروا وظائفهم وممتلكاتهم.

يحتاج همام أبو شبال (39 سنة) نوعاً غير متوفر من الأدوية، لعلاج أعراض جلدية تظهر على جسد طفلته ريما، فالأدوية والمراهم التي حصل عليها سابقاً من النقطة الطبية لم تجد نفعاً، وأخيره أحد الأطباء أن ابنته بحاجة إلى أدوية متخصصة لمعالجتها من أعراض داخل الجسم تسبب الأمراض الجلدية الظاهرة.

واصل أبو شبال نشر المناشدات لأيام على موقع (فيسبوك)، وفي كل مرة كان يؤكد أن طفلته تسوء حالتها مع مرور الوقت بسبب ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه، والأوضاع المتردية داخل خيمة التهجير في منطقة المواصي، وقد تلقى رداً من أحد الصيادلة الذي استطاع أن يؤمن له عدة عقاقير طبية، منها مطهر للمعدة، ومرهم من نوع أقوى من الذي تلقاه من النقطة الطبية.

يقول أبو شبال لـ«العربي الجديد»: «بدأت طفلتي تتحسن بعد أن تلقت العقاقير الطبية التي حصلنا عليها، وكانت تعاني كثيراً بسبب قلة المعدات الطبية وقلة الأدوية، والأطباء يتحدثون بشكل مباشر عن هذا، ويؤكدون أنهم لا يملكون فعل شيء. نشر المناشدات على مواقع التواصل الاجتماعي يؤدي إلى أحياناً إلى نتائج ضمن التكاتف الاجتماعي، حتى أن البعض من خارج قطاع غزة، يقومون بإعادة النشر، في محاولة للمساعدة، أو يتواصلون مع بعض المنظمات الطبية، لكننا محكومون بالاحتلال الإسرائيلي الذي يسمح بدخول القليل من المساعدات عبر معبر كرم أبو سالم، والأدوية التي تدخل قليلة جداً، ما يجعل كثيرين يتعرضون للموت البطيء».

والكثير من الأدوية مفقودة في قطاع غزة، من بينها أدوية حساسية الأطفال، والمغذيات والفيتامينات الخاصة بالأطفال المرضى أو الرضع، وكذلك أدوية أمراض العظام والمفاصل، وأدوية التشنجات والصرع، وأدوية الأمراض النفسية، وكذلك أنواع كثيرة من أدوية الأمراض المزمنة، وأمراض القلب، وأدوية مرضى الكلى والغدة الدرقية، حتى عندما تتم الاستجابة لمناشدات طلب الأدوية، فإن الأهالي يضطرون للمشي مسافات طويلة للوصول إلى مكان توفر الدواء، في ظل عدم وجود أي وسيلة نقل متاحة، وقد تصل مدة تلك الرحلة إلى ساعات رغم أن المسافات متقاربة في قطاع غزة.

يعيش إبراهيم شاهين داخل خيمة تهجير مع والدته هيام شاهين بعد استشهاد شقيقته في فبراير/شباط الماضي، ويعيش معهما صديقه محمد العجرمي الذي أخرجه المنقذون من تحت الأنقاض مع زوجته وابنته الوحيدة، لكنه يفتقد منذ ثلاثة أشهر الرعاية الطبية والأدوية. تشر شاهين مناشدة طويلة طلباً للمساعدة في تأمين بعض الأدوية، وقد ساعده أحد الأطباء في الوصول إلى صيادلة يعملون في مستودع أدوية، واستطاع تأمين عدد من أدوية القلب وهشاشة العظام لوالدته الستينية وصديقه المصاب بالتهابات في المفاصل نتيجة إصابته خلال العدوان.

يقول إبراهيم شاهين لـ«العربي الجديد»: «جميعنا فقراء بسبب فقدان كل مصادر الرزق، وأصبحنا نعيش في طوابير لكل شيء، طوابير على المياه، وعلى الغذاء، وطوابير للحصول على المساعدات العينية مثل الفرش، وحتى طابور للعلاج. يضطر المريض أو المصاب للانتظار ساعات طويلة قبل العرض على الطبيب، والأدوية المتوفرة شحيحة للغاية، وما نحصل عليه من أدوية أصناف ضعيفة، ولا تؤدي غرضها العلاجي». يضيف: «تعاني والدتي بشدة، وفي كل يوم أشاهدها قبل النوم تنطق الشهادتين، كونها تتوقع أنها ستموت في الصباح، وكذلك يعاني صديقي كثيراً، ويحتاج إلى عملية جراحية، لكن نتيجة اكتظاظ الجرحى، فإنه مضطر للانتظار إلى موعد غير محدد لإجراء العملية، وعليه تحمل الألام».

وحمل عدد من الصيادلة كل الأدوية التي كانت تضمها صيدلياتهم حين قاموا بإخلائها رغم المخاطر، واستطاع بعضهم الحفاظ عليها من التلف قدر الإمكان، كما قام العائدون إلى مناطقهم منهم باستخراج الأدوية الصالحة للاستخدام من بين ركام الصيدليات المتضررة، وقام الكثير منهم بالتبرع بها إلى المحتاجين.

عاد الصيدلي محمد حبوب إلى صيدليته في بلدة بني سهيلا بعد الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من البلدة، وقام فور عودته بإخراج الأدوية التي لم تتضرر، وخصوصاً أدوية أمراض الأطفال، ليقوم بمنحها للأسر التي تتواجد بالقرب من نقطة طبية في منطقة المواصي. كانت صيدلية حبوب من بين صيدليات قليلة نجت من القصف الإسرائيلي في المنطقة الشرقية، ويؤكد أن العديد من الصيادلة يشاركون في المبادرات الأهلية لتوفير العلاج، في ظل أن العديد من الأدوية غير متوفرة داخل قطاع غزة، وبعض الأدوية التي يتلقاها المرضى ضعيفة المفعول، أو شبه منتهية الصلاحية، ما يجعلهم مضطرين لإيجاد الأدوية بأي طريقة.

يقول محمد حبوب لـ«العربي الجديد»: «أزمة الأدوية تسبب فيها توقف استيرادها، وانقطاع دخولها في ظل عدم وجود متخصصين على المعابر، وتوقف إشراف وزارة الصحة على فحصها وإدخالها. هناك الكثير من الأدوية المفقودة، وما يفعله الصيادلة والأطباء في المبادرات هو نوع من التعاطف والتكاتف مع الأهالي، وباتت مواقع التواصل الاجتماعي هي الوسيلة الأبرز التي يحاول سكان غزة التواصل فيما بينهم لنشر المناشدات».

أنشأ الصيدلي أنس أبو كرش مجموعة عبر تطبيق «واتساب» لتوفير الأدوية المفقودة في قطاع غزة، وهو يتلقى يومياً مئات الطلبات من مرضى وجرحى، ومن عائلاتهم، لكن البحث عن الأدوية المفقودة غاية في الصعوبة، إذ يصعب البحث في الصيدليات والمستودعات نتيجة تقييد جيش الاحتلال الحركة، حتى في المنطقة الإنسانية التي جرى تقليصها إلى 35 كيلومتراً، كما أعلن الدفاع المدني في غزة.

أطلق أبو كرش على المجموعة اسم «أدوية غزة»، ويقوم من خلالها أطباء وصيادلة وعدد من المبادرين والنشطاء الاجتماعيين بنقل مناشدات المرضى والجرحى، وتحديد أنواع الأدوية التي يحتاجون إليها، أو صور للمصابين الذين يطلبون العلاج من أعراض أمراض جلدية، وغيرها من الالتهابات. ويشير إلى أن «العديد من الأدوية نفدت من الصيدليات الخاصة والعامة، ومن خلال العلاقات، نحاول الوصول إلى ما أمكن من أدوية، لكن نعجز في أوقات كثيرة عن توفيرها بسبب توقف دخولها. دمر الاحتلال الإسرائيلي عدداً كبيراً من الصيدليات ومستودعات الأدوية العامة والخاصة، ونعجز عن إيجاد أصناف عدة كانت متوفرة في المستودعات والصيدليات، لكن طاولها التدمير، أو احترقت نتيجة القصف الإسرائيلي».

ويوضح أبو كرش لـ«العربي الجديد»: «ننجح يومياً في تلبية حاجة عشرات من أصحاب المناشدات، ونسعى إلى إيجاد أقرب مكان لاستلام الأدوية، وتوسع تبرع الصيادلة بالأدوية خلال الفترة الأخيرة، والغالبية يتبرعون بالأدوية إلى النقاط الطبية القريبة من مناطق تهجيرهم، أو القريبة من مناطق الخيام، والتي يتوجه المئات يومياً إليها لطلب الأدوية، ما يجعل تلك الأدوية القليلة تنفد سريعاً».

يضيف: «هناك أصناف كثيرة نعجز عن توفيرها، والناس لا يجدونها في المستشفيات، ومن بينها الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة، وأدوية القولون، والأمراض التنفسية، وأمراض القلب. نعيش في ظل نقص شديد لجميع أصناف الأدوية، والمتوفر بحوزة بعض الصيادلة والأطباء وبعض المستودعات، كلها أدوية كانت موجودة داخل القطاع من قبل بدء العدوان الإسرائيلي».

مئات الأدوية مفقودة في قطاع غزة (دعاء الباز/الأناضول)

93,468

العدد المسجل للجرحى الفلسطينيين في قطاع غزة منذ بداية العدوان، غالبيتهم من النساء والأطفال.

موجة جديدة من تفشي الكوليرا تهدد سكان اليمن

ادت الفيضانات والسيول التي شهدتها اليمن مؤخراً إلى موجة جديدة من وباء الكوليرا، في ظل انهيار القطاع الصحي، وتردي المرافق الطبية

تعز ـ **فخر العزب**

ظهرت أعراض الكوليرا على عبده إبراهيم (62 سنة)، وتم عرضه على أحد الأطباء في ريف تعز، جنوب غربي اليمن، والذي أوصى بسرعة نقله إلى إحدى مستشفيات المدينة، ورغم أن المستشفى يبعد عن قريته نحو 10 كيلومترات فقط، لكن المسعفين لم يتح لهم الوقت لإنقاذه، ولفظ أنفاسه في الطريق إلى المستشفى.

وتعج مستشفيات مدينة تعز بعشرات المصابين بمرض الكوليرا الذي عاد إلى الانتشار مجدداً بالتزامن مع موسم الأمطار في البلاد، في ظل كثرة المستنقعات المائية، وانعدام المياه الصالحة للشرب.

وكشفت إحصائية رسمية حديثة عن ارتفاع أعداد الإصابات منذ مطلع العام الجاري إلى أكثر من 28 ألف إصابة، فضلاً عن 148 وفاة مرتبطة بالمرض في المحافظات الواقعة ضمن نفوذ الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وتصدرت الضالع قائمة المحافظات في عدد الإصابات بعدد 6008 إصابات، تليها عدن بـ5746 إصابة، ثم أبين 4944، ولحج 4243، وتعز 4038، والحديدة 2233، ومأرب 653، وحضرموت الساحل 301، والبيضاء 199، وشبوة 147، وحضرموت الوادي 37، وسقطرى 27، والمهرة 20 إصابة.

وبيّنت الإحصائية الصادرة عن النظام الإلكتروني المتكامل للإنذار المبكر للأمراض، أنه من بين إجمالي الإصابات المُبلغ عنها، هناك 148 وفاة، 43 منها في محافظة لحج، و38 في أبين، و34 وفاة في تعز، و23 في عدن، بينما سجلت مأرب 7 وفيات، والحديدة وفاتين، وفي المكلا وفاة واحدة.

وفي منتصف أغسطس/آب الجاري، أكدت مديرة قسم التمويل والشراكات في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ ليزا دوتن، أمام الاجتماع الشهري لمجلس الأمن بشأن اليمن، أن عدد حالات الاشتباه بالإصابة بالكوليرا في جميع أنحاء اليمن، وصلت إلى أكثر من 147 ألف حالة، بينها أكثر من 118 ألف حالة في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين.

والأربعاء الماضي، أعلنت منظمة «أطباء بلا حدود»، تسجيل أكثر من 2500 إصابة بأمراض الكوليرا والملاريا وحمى الضنك في مديرية موزع بمحافظة تعز، خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2024. وقالت المنظمة إنها عالجت ما مجموعه 2542 إصابة في مركز مفرق المخا للرعاية الصحية، والذي تدعمه منذ عام 2023، بهدف زيادة قدرة الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية في محافظة تعز، من بينها 965 إصابة ملاريا، و488 إصابة حمى ضنك، كما عالجت 1089 تظهر عليهم أعراض وباء الكوليرا.

وأشار وزير الصحة في الحكومة المعترف بها دولياً، قاسم بحيبح، في تصريحات صحافية، إلى انتشار وباء الكوليرا انتشاراً مقلقاً، مؤكداً أن «تراجع التمويل الدولي أثر بشكل كبير على الوضع الصحي، ويهدد حياة الكثير من الأطفال والنساء، الأوضاع قد تتفاقم مع استمرار السيول والأمطار الغزيرة التي ضربت عدة محافظات، ما يزيد من مخاطر انتشار الأمراض الوبائية». ويقول مسؤول الإعلام الصحي بمكتب الصحة في تعز، تيسير السامعي، لـ«العربي الجديد»، إن «محافظة تعز سجلت منذ بداية العام حتى 24 أغسطس 35 وفاة، و4618 إصابة مشتبهة، و695 إصابة مؤكدة بالفحص المخبري، ولا يمكن الحديث عن الإحصائيات على مستوى الجمهورية نظراً إلى حالة التكتم وعدم نشر الإحصائيات في مناطق سيطرة الحوثيين، لكن آخر إحصائيات منظمة الصحة العالمية أوردت تسجيل أكثر من 40 ألف إصابة، ومعظمها في مناطق الحوثيين».

وأوضح السامعي أن «الوباء ظهر في 2016 مع انهيار المنظومة الصحية، وكثرة حالات النزوح، وانهيار منظومتي الصرف الصحي والمياه، وعدم حصول السكان على مياه نظيفة بسبب الحرب، وتعد الحرب عاملاً أساسياً في عودة الكوليرا الذي بدأ بالتلاشي في عام 2020، قبل أن يعود هذا العام للظهور من جديد. تتعاون وزارة الصحة مع شركاء التنمية الصحية من المنظمات الدولية والمحلية، وهناك جهود كبيرة لاحتواء الوباء، بما يشمل الجانب التوعوي والتثقيفي من خلال فرق المتطوعين المنتشرة في كل المديريات، والتي تقوم بتوعية الناس بالإجراءات الوقائية». يتابع: «في الجانب العلاجي، قامت وزارة الصحة بتخصيص مراكز لاستقبال الإصابات في معظم المحافظات، وتقوم المراكز المتخصصة في تعز بتقديم الخدمات العلاجية للمصابين، ولدينا فرق للاستجابة السريعة في كل المديريات، ومهمتها رصد الحالات وتسجيلها ومتابعتها بحسب الإمكانيات المتاحة».

وجاء تفشي الموجة الجديدة من وباء الكوليرا في ظل حالة تكتم شديدة من قبل جماعة أنصار الله «الحوثيين» حول أعداد الإصابات المسجلة، وكذا أعداد الوفيات بسبب الكوليرا في مناطق سيطرتها.

وفي إحاطته أمام مجلس الأمن في منتصف أغسطس/آب الجاري، قال المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، إن «النزاع في اليمن أودى بحياة مئات الآف الضحايا، وأضعف النسيج الاجتماعي في اليمن، وقوض توفير الخدمات العامة فيه، ما جعل البلاد أكثر هشاشة في مواجهة الكوارث الطبيعية والمخاطر البيئية والأمراض، وبرز ذلك جلياً خلال الفيضانات التي شهدتها مؤخراً الحديدة ومأرب وتعز، إضافة إلى تفشي وباء الكوليرا».

والأسبوع الماضي، أكدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن زيادة حملات القمع من جانب الحوثيين ضد موظفي الأمم المتحدة والفضاء المدني في اليمن، يفاقم الأزمات الإنسانية المتعددة في البلاد، بما في ذلك تفشي الكوليرا وتداعيات الفيضانات التي أودت بحياة العديد من الأشخاص.

من حملة تطعيم سابقة ضد الكوليرا في تعز (عبد الناصر الصديف/الأناضول)

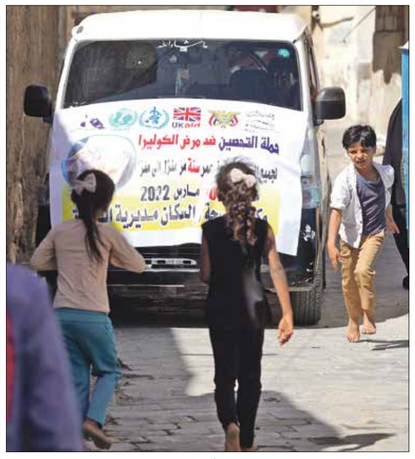

حملات التحصين محظورة في مناطق الحوثيين (عبد الناصر الصادف/الأناضول)

مهلة أخيرة لتحديث بيانات اللاجئين السوريين في تركيا

تتزايد في الآونة الأخيرة وقائع ضبط سوريين مخالفين، أو إلقاء القبض على آخرين لا يحملون أوراقاً ثبوتية، كما يتزايد العائدون إلى سورية، طوعاً وقسراً، والذين تقدر أعدادهم بنحو 200 ألف

يخشى سوريون من توقيفهم في إدارة الهجرة التركية (أوزان كوسه/ فرانس برس)

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

كلما بردت قضية العنصرية ضد اللاجئين السوريين في تركيا، أتى تصريح أو حدثت جريمة تجعلها تطفو من جديد على السطح، لتترافق مع اتهامات بمسؤوليتهم عن زيادة معدلات البطالة والغلاء، وحتى التغيير الديموغرافي، وصولاً إلى الزعم بأنهم يهددون مستقبل تركيا، كما يردد زعيم حزب «الظفر» أوميت أوزداغ. ويقول المحلل التركي سمير صالحة، إن من حق تركيا ضبط حدودها، وضبط قانونية من هم على أرضها، ومكافحة الدخول غير الشرعي إلى البلاد، من دون المساس بحقوق الإخوة السوريين، أو استخدام حالات الهجرة غير الشرعية أو بعض التجاوزات ذريعة للتضييق أو الاستهداف أو الترحيل القسري.

ويوضح صالحة لـ«العربي الجديد»، أنه بات ملحوظاً مغادرة المهاجرين واللاجئين من دون أن يلغوا بطاقاتهم المؤقتة أو إقاماتهم، ويعتبر أن «إعطاء مهلة ثانية لتحديث البيانات سيكون في صالح الجميع، إذ تضبط تركيا العدد الحقيقي للاجئين، ويقوم السوريون بتصحيح بياناتهم، والحصول على بطاقة الحماية الجديدة».

396 ألفاً و738 سورياً لم يحدثوا عناوينهم في تركيا لسنوات

تبالغ أحزاب المعارضة التركية بأعداد السوريين وقيمة ما أنفق عليهم

وأصدر وزير الداخلية التركي، علي يرلي كايا تحذيراً نشر باللغات التركية والعربية والإنكليزية، يؤكد أهمية تحديث عناوين اللاجئين قبل انتهاء المهلة المقرر في 24 سبتمبر/أيلول المقبل، وإلا سيحرمون من خدمات التعليم والرعاية الصحية. موضحاً: «يبلغ عدد الأجانب المقيمين في البلاد بشكل قانوني 4 ملايين و437 ألف شخص، من بينهم 3 ملايين و103 آلاف من السوريين تحت بند الحماية المؤقتة، و729 ألفاً منهم ليس لهم عناوين مسجلة».

وترى أحزاب المعارضة التركية في أعداد السوريين ومخالفاتهم إدانة لحزب «العدالة والتنمية » الحاكم. يقول المحلل مسلم أويصال لـ«العربي الجديد»: «الحكومة والحزب الحاكم مسؤولان عن المخالفات، وعن حجم الإنفاق على السوريين، بسبب التستر على الدخول غير الشرعي، وعدم توزيع اللاجئين السوريين على الولايات، ما يجعلهم يؤثرون على تركيبة المجتمع، كما في ولايات كلس وعنتاب وأنطاكيا». ويضيف أويصال: «معظم أحزاب المعارضة تبالغ بأعداد السوريين، والأموال التي صرفت عليهم، ويجب عدم تحميل السوريين ما لا ذنب لهم به. لكن ينبغي عودة من له بيت، أو يمكنه العمل داخل سورية، خاصة من يذهبون في إجازات طويلة خلال المناسبات».

ورداً على بعد تصريحات وزير الداخلية، قال رئيس حزب الرفاه من جديد، فاتح أربكان: «إنهم إخواننا، وقد قمنا بالفعل بدورنا بصفتنا دولة، واعتنينا بهم، واستضفناهم في أعنف فترات الحرب، وأنفقت مليارات الدولارات عليهم، لكن من الأفضل لهم أن يعودوا بسلام من الآن فصاعداً. ينبغي إجراء محادثات مع نظام الأسد، فالحرب انتهت، ومن الأفضل ضمان عودتهم إلى وطنهم بكرامة، وإن لم تكن عودتهم دفعة واحدة، فيجب أن تكون بشكل تدريجي».

في المقابل، اعتبرت عضو الهيئة التركية السورية المشتركة، إيناس النجار، أن ما قاله أربكان «خروج عن القضية، وخلط لأهداف سياسية»، وأوضحت لـ«العربي الجديد»، أن «اللاجئين السوريين في تركيا أمام فرصة لتسوية أوضاعهم، ولا بد من اغتنام المهلة الثانية التي حددتها وزارة الداخلية. بعض السوريين ممن لديهم هويات حماية مؤقتة لم يقوموا بتحديث عناوينهم وبياناتهم منذ سنوات، وعليهم أن يبادروا بتحديد موعد، والتقدم إلى مديرية الهجرة في الولاية التي تم تسجيلهم فيها للتحديث مع المستندات اللازمة. سيتم إلغاء هويات أولئك الذين لم يحددوا موعداً بحلول 26 أغسطس/آب، لتحديث عناوينهم، ولن يتمكنوا من الاستفادة من الخدمات الرسمية».

وأعلنت وزارة الداخلية التركية أن 396 ألفاً و738 سورياً لم يتم الوصول إليهم، أو لم يحددوا عناوينهم، وسيتم إلغاء بطاقاتهم ولن يستفيدوا من الخدمات إن لم يستغلوا الفرصة الأخيرة للتحديث. وأكدت أنه ضمن السياسة الجديدة للهجرة، سيتم تعليق الدعم الاجتماعي والخدمات العامة، كما سيتم شطب أولئك الذين ليس لديهم أي وثائق تشير إلى أنهم كانوا يعيشون في تركيا خلال السنوات الخمس الماضية.

وأضافت الوزارة: «حددنا أن 731 ألفا و146 سوريا من بين 3 ملايين و103 آلاف و606 لا يتواجدون في عناوينهم. منحناهم مهلة قدرها تسعين يوما، وأرسلنا رسائل بالعربية والإنكليزية والتركية، وقلنا لهم تحدثوا عناوينكم. قام 203 آلاف و978 سوريا بتحديث عناوينهم، كما حجز 130 ألفا و430 موعدا. لا يزال هناك 396 ألفا و738».

وبهدف منع التزوير، أكد وزير الداخلية، أن أحد المشاريع الجديدة يتضمن تحويل بطاقات الهوية للأشخاص الذين حصلوا على وضع الحماية المؤقتة، ومن بينهم السوريون، إلى بطاقات مزوّدة بشريحة الكترونية بدأت دار السكة في طباعتها، مؤكدا أن هناك مبالغات عدة، وأنه «خلال 13 سنة، حصل 238 ألفا و733 سوريا فقط على الجنسية التركية».